المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/08/2013

عائلات ضحايا الاختفاء القسري تطالب بكشف مصير ذويها

هيام بحراوي

أدانت عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري في المغرب ما وصفته بـ«تنصل» المجلس الوطني لحقوق الإنسان من معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، معتبرة أن المقاربة والعقلية السائدة في معالجة الملف لا تتماشيان مع سقف مطالب العائلات.

وأكدت العائلات المعنية أن المقاربة السابقة فشلت في حلّ ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأن النتائج المعلن عنها لا ترقى إلى مستوى الحل المنصف والعادل، بل اعتبرت -في نظرها- «التفافا» على مطالب العائلات المشروعة، لهذا طالبت الدولة المغربية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتحرّك العاجل والعمل الجاد لحل ملفهم المطلبي، من خلال نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية (هوية المختفي -تاريخ ومكان اختطافه -أماكن احتجازه -تاريخ ومكان الوفاة عند حدوثها -تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن الاختطاف والاحتجاز)..

كما طالبت العائلات بكشف الحقيقة الكاملة حول جميع حالات الاختفاء القسري في المغرب، بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها، مع ردّ الاعتبار للضحايا وعائلاتهم، بكشف نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجية لتسوية قضية الرّفات.

وتأتي «صرخة» عائلات المختطفين وضحايا الاختفاء القسري بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي ضد الاختفاء القسري، الذي يصادف 30 غشت، حيث أصدرت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بيانا طالبت في بملائمة التشريع الوطني مع المقتضيات الدولية المجرّمة للاختفاء القسري، بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها و المتسترين عنها وإحالتهم على العدالة، مهما كانت درجة مسؤولياتهم، وضمان الحماية للضحايا وأفراد عائلاتهم والشهود..

كما طالبت اللجنة بالعمل على تأسيس آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب واستنفاد شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري. وأوضحت اللجنة أنّ مصير الآلاف من حالات الاختفاء القسري لم يكشف عنها وأنه تسجل سنويا اختفاءات جديدة في العالم «لا يتحدّث عنها أحد».

ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون أمام مجلس حقوق الإنسان

يطالبون بسكن وتسريع حصولهم على مأذونيات للنقل

الرباط: أنس رضوان 2446/8-3

مازال مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الرصاص، منذ الخميس الماضي وإلى حدود اليوم (الجمعة)، يعتصمون أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مطالبين بـ«توفير شقق للسكن»، و«تسريع مساطر حصولهم على المأذونيات التي تم منحها لهم من قبل»، إلى جانب «استرجاع معاشات وممتلكات الضحايا»، خصوصا «الذين يعانون من أمراض مزمنة وعاهات مستديمة، بالإضافة إلى أرامل الضحايا من ذوي الحقوق».

التفاصيل (ص3)

ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون أمام مجلس حقوق الإنسان

يطالبون بسكن وتسريع حصولهم على مأذونيات للنقل

الرباط: أنس رضوان

مازال مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الرصاص، منذ الخميس الماضي وإلى حدود اليوم (الجمعة)، يعتصمون أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مطالبين بـ«توفير شقق للسكن»، و«تسريع مساطر حصولهم من قبل»، إلى جانب «استرجاع معاشات وممتلكات الضحايا»، خصوصا «الذين يعانون من أمراض مزمنة وعاهات مستديمة، بالإضافة إلى أرامل الضحايا من ذوي الحقوق».

هذا، ويحمل المعتصمون أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي صرح أمينه العام محمد الصبار في غير ما مرة بأن مجلسه قد أحال ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مكتب عبد الله باها وزير الدولة، (يحملون المجلس) المسؤولية المباشرة عن أوضاعهم ومطالبهم، معتبرين بأنه «الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم»، على حد ما جاء في بلاغ لهم.

من جهة أخرى، استنكر المعتصمون من خلال بيانهم، ما وصفوه بـ«تجاهل مطالبهم»، و«عدم وفاء المسؤولين بوعودهم والتزاماتهم التي أكدوا فيها أنهم سيعملون على التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة إلى المدمجين في الوظيفة العمومية، كما طالبوا بـ«الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا»، و«إصدار توصيات تكميلية بالنسبة إلى أصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال».

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسجيل مجموعة من حالات الإغماء في صفوف المعتصمين بسبب الأمراض المزمنة التي يعانون منها، بالنظر إلى تأخر سنهم، في حين يشتكي قياديون في سكرتارية الضحايا، من التدهور الكبير الذي عرفته الحالة المادية لهؤلاء.

بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان على إثر اجتماعه ليوم 24 غشت 2013

2013-08-29 11:11:22

بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

على إثر اجتماعه ليوم 24 غشت 2013

عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يوم السبت 24 غشت 2013 بالمقر المركزي للجمعية بالرباط، اجتماعه الدوري العادي التاسع، على بعد أسبوع من تخليد العالم لليوم العالمي ضد الاختفاء القسري في ظل أوضاع تتسم في المغرب بتواصل الاعتقالات والاختطافات خارج القانون، وعدم الكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير في ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واستمرار إفلات المجرمين والمتورطين فيها من العقاب وتثبيتهم في مراكز المسؤولية محميين من المساءلة والمحاكمة؛ فيما لم يجر تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الموضوع للكشف عن الحقيقة وضمان عدم تكرار جرائم الاختطاف والاعتقال التعسفي.

وبعد إنهاء أشغاله قرر المكتب المركزي تبليغ الرأي العام ما يلي:

على المستوى الدولي والإقليمي:

قلقه من التطورات في كل من مصر وسوريا والعراق ولبنان، التي أصبحت مسرحا لمسلسل من التفجيرات والعمليات الإرهابية المستهدفة لحياة المواطنين/ات. وأمام هذه المجازر والمذابح الممارسة في حق المواطنين والمواطنات الأبرياء يعبر المكتب المركزي عن:

– إدانته للقصف الكيماوي لمنطقة الغوطة بسوريا، الذي خلف المئات من الضحايا؛

– تنديده الشديد بالعمليات الإرهابية والتفجيرات التي يعرفها لبنان، وبالخصوص تفجير الرويس بالضاحية الجنوبية لبيروت يوم الخميس 15 غشت 2013 وتفجير يوم 23 غشت 2013 بطرابلس؛

– شجبه لما يعرفه العراق من تفجيرات يومية تزهق أرواح العشرات من العراقيين وتدمر بنياته التحتية ومرافقه الحيوية والتي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين/ات؛

– مطالبته المنتظم الدولي بتحمل مسؤوليته والكف عن الكيل بمكيالين، وإدانة المسؤولين الذين يثبت تورطهم في هذه الجرائم وكذلك الجهات الداعمة للإرهاب بالمنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر.

على المستوى الوطني:

تنديده بكل مظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني بمناسبة استقبال وفد صهيوني بطنجة وتنغير من طرف "نشطاء أمازيغ"، مجددا مطالبته الدولة بسن قانون يجرم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني؛

استهجانه للهجمة التي تعرضت لها المناضلة نبيلة منيب، بسبب تعبيرها عن آرائها ومواقفها، ولاسيما تلك الماسة بكرامتها الإنسانية كامرأة وكمناضلة؛

· انشغاله بالاعتداءات المتزايدة على الحق في الحياة وحرية الرأي والتعبير، والحق في التظاهر السلمي والسلامة البدنية في مناطق عديدة، وتنديده بخيار الدولة للمقاربة الأمنية عوض فتح الحوار مع المواطنين وإيجاد الحلول لمشاكلهم وتلبية مطالبهم المشروعة؛ ومن بينها بالخصوص:

– قمع وقفة احتجاجية لشباب مدينة الرصاني يوم الثلاثاء 13 غشت ضد الإقصاء والتهميش، وهجوم القوات العمومية السافر عليهم بالضرب والاعتقال؛

– محاصرة القوات العمومية يوم 13 غشت وقمعها لمسيرة احتجاجية لعمال شركة سيتي باص بفاس في اتجاه مدينة الرباط، شارك فيها مئات العمال والمستخدمين، احتجاجا على التسريحات التعسفية وحرمانهم من حقوقهم الشغلية وتواطؤ السلطات المحلية بالمدينة مع إدارة الشركة ضد حقوق العمال؛

– تنفيذ سكان قبيلة آيت مرزوك (إقليم ميدلت)، لمسيرة على مسافة 32 كلم مشيا على الأقدام، احتجاجا على عدم مد طريق طولها 18 كلم تربط قبيلتهم بجماعة إكدوين، تم تدشينها سنة 2008؛

– اعتقال عدد من المواطنين، بمدينة عين بني مطهر بإقليم جرادة، ضمنهم قاصرون على إثر احتجاجات ساكنة المدينة على تردي الأوضاع الصحية، وغياب الأطر والتجهيزات الصحية بمستشفى المدينة؛

– إيقاف المسيرة الاحتجاجية باتجاه ولاية مراكش، لسكان آيت مدس بإقليم أزيلال المطالبين بفك العزلة عنهم، من طرف سلطات إقليم تحناوت ومنعهم من إيصال مطالبهم لمسؤولي ولاية مراكش؛

– التدخل الأمني بالتهديد والكلام النابي ضد المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتجاجا على عدم وفاء ذات المجلس بوعوده بشأن تسوية ملفاتهم، وعدم اكتراث مسؤولي المجلس والحكومة بمطالبهم؛

– تعرض الطالبين بكلية فاس سايس امرشيدو عبد السلام واليعكوبي عبد السميع للاعتقال يوم الأربعاء 21 غشت بمنطقة أوطاط الحاج من طرف أشخاص بزي مدني، واقتيادهما إلى جهة غير معلومة، والحديث عن اعتقال بلقاسم الشركي رفيق ثالث لهما يشتغل بمدينة الدار البيضاء؛

– استمرار الإضرابات عن الطعام في السجون بسب الأوضاع المزرية التي يعاني منها السجناء وعائلاتهم، وإعلان المعتقل العشريني إدريس المقنع عن دخوله في إضراب عن الطعام لمدة أسبوع؛

– وفاة السجين ‘‘عبد اللطيف درغام’’ بالسجن المحلي بخريبكة في ظروف غامضة، ووفاة سجين آخر بالقنيطرة بسبب الإهمال الطبي، بعد الوفيات الأربع المسجلة بسجن آيت ملول؛ وهو وضع أصبح يتطلب التحرك العاجل للجهات المعنية لجعل حد للاستهتار بأرواح السجناء وحقهم في السلامة البدنية، واحترام الشروط المنصوص عليها في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

– التقرير الأخير للشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة وتحذيرها من أخطار العقارب والحيات، في ظل عدم توفر المراكز الصحية ومكاتب حفظ الصحة الجماعية على المصل المضاد للسم وهو ما تسبب في عدة وفيات منها وفاة رضيع بإقليم السطات وآخر بإقليم بني ملال بسبب لسعة عقرب وغياب العلاج؛

– استمرار وفيات النساء أثناء الوضع، بسبب غياب التجهيزات والأطر الطبية، وعدم اكتراث وزارة الصحة بخطورة الأوضاع بالمستشفيات والمستوصفات (وفاة امرأة بعد الوضع بالمستشفى الإقليمي لتزنيت نتيجة عدم توفر مستشفى إفني للأطر والتجهيزات الطبية)؛

– تواصل جرائم اغتصاب الأطفال والنساء بالعديد من المدن، في وقت لازال يتساهل فيه القانون والقضاء مع المجرمين، وتفتقر فيه الدولة إلى خطة شاملة لتطويق الظاهرة ومعالجتها من كل جوانبها التربوية والتشريعية والقانونية والقضائية؛

– الارتفاع المتزايد لعدد ضحايا حوادث السير على الطرق، وعجز التدابير المتخذة لحد الساعة عن وقف نزيفها؛

– استمرار مظاهر استغلال السلطة والنفوذ للإفلات من العقاب؛ كما هو الحال بالنسبة لابن مسؤول أمني كبير تسبب في قطع رجلي مواطن، ويجري الحديث عن التلاعب في محاضر الحادث والضغط على الشاهد لتزوير الحقائق وعلى الضحية والعائلة للتنازل عن القضية.

· وقوفه على التردي الذي تعرفه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ارتفاع الأسعار، وانتهاك الحقوق الشغلية، وتواطؤ السلطات وتقاعسها عن فرض احترام قانون الشغل وحماية حقوق المواطنين في مواجهة أرباب العمل والشركات؛ وهو ما يتضح من خلال:

– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يدق ناقوس الخطر، ويؤكد على أن هناك إعادة إنتاج للفقر وتفاقم أوجه اللامساواة والعجز الاجتماعي؛

– قرار كبريات شركات توزيع وإنتاج الحليب الزيادة في الأسعار، والصمت المريب للحكومة حول الموضوع؛

– ما تعرفه أسعار الخضر والمواد الغذائية الأخرى من ارتفاعات، في ظل ارتفاع نسب البطالة وتدني الأجور وقمع احتجاجات المعطلين والسكان المتضررين؛

– معاناة عمال الشركة الصينية "سينو هيدرو"، المكلفة ببناء الطريق السيار المداري بين الرباط وسلا، من ظروف عمل قاسية وحاطة بالكرامة – كالضرب والرفس والصفع والسب والشتم والعبودية – بتواطؤ من المسؤولين بوزارتي التجهيز والشغل، وشركة الطرق السيارة، والسلطات المحلية والحكومة؛

– استفادة شركة سباق الخيول من مساحة 33 هكتارا في ملكية بلدية الرباط ب10 دراهم سنويا، في حين تبلغ قيمتها حسب تقديرات المختصين 30 مليار سنتيم سنويا؛

· قلقه من المنحى الخطير الذي اتخذته مظاهر الميز العنصري ببلادنا، ومن التدهور المستمر لوضعية المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء والخروقات المتواصلة لحقوقهم؛ ومن تجليات هذا الوضع:

– اعتداء أحد المواطنين المغاربة، حد القتل، على المواطن السنغالي "إسماعيلا فاي" بمحطة القامرة بالرباط يوم 12 غشت الماضي؛ الأمر الذي يتطلب من الدولة اتخاذ مبادرات حازمة، لمواجهة كل أشكال الاعتداء على الكرامة والسلامة البدنية لإخواننا الأفارقة من جنوب الصحراء؛ ومن المجتمع المدني والحركة الحقوقية المزيد من الجهد واليقظة، لترسيخ المزيد من الوعي بقيم حقوق الإنسان الكونية، وعلى رأسها قيم التسامح والتضامن؛

– احتجاز المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء بمقر تابع لجمعية خيرية ببركان، وإصدار القضاء لحكم بعدم شرعية ذلك، بعد ضغط فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛ الشيء الذي يفند تصريحات وزارة الداخلية بخصوص تقارير الجمعية في الموضوع، وادعائها باحترام القوانين في موضوع معالجة مشاكل الهجرة بالمغرب...

3. على مستوى القضايا الداخلية للجمعية والأنشطة المبرمجة:

الاطلاع على الوضعية التنظيمية للفروع، ومتابعة تجديد مكاتبها؛

إعداد التقارير والوثائق وخطط العمل تهييئا للدورة الثالثة للجنة الإدارية والدورة الأولى للمجلس الوطني، يومي 5 و6 أكتوبر القادم؛

إسدال الستار عن المخيمات الحقوقية الصيفية، والنجاح الذي عرفته رغم ما اعترضها من عراقيل خاصة بمدينة إمزورن حيث تم السطو من طرف الأمن على المؤسسة التعليمية التي سبق لوزارة التعليم ونيابتها بإقليم الحسيمة أن رخصت للجمعية بإقامة مخيم بها لفائدة الشباب اليافعين بين 15 و18 سنة؛

الاستعداد لتنظيم الجامعات الحقوقية "الأفكار الحرة" لفائدة نساء ورجال الصحافة بالمغرب، و"مراغة" لفائدة نساء ورجال التعليم العالي بمختلف المواقع الجامعية، و"مشتل" لفائدة نساء ورجال التعليم منشطي الأندية الحقوقية بمؤسسات التعليم الابتدائي؛ ومشروع "تقاطع" للترافع من أجل حقوق العمال، ومشروع "مؤازرة" للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

المكتب المركزي

الرباط في 24غشت

http://www.amdh.org.ma/ar/communiques-ar/com-bc-reunion-24-aout-13/pr

أكثر من 34 معتقلا سياسيا سابقا يتهمون الصبار بالتملص من المسؤولية

اعتبر المعتصمون المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤول المباشر عن أوضاعهم وهو الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم

تلكسبريس– متابعة

عبر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ يوم الخميس 22 غشت 2013، عن استيائهم لعدم اكتراث المسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتصامهم.

وقال هؤلاء المعتقلون السابقون إنهم قوبلوا بالآذان الصماء وبتجاهل المسؤولون لملفاتهم المتعلقة بجبر الضرر المادي والفردي، وطالبوا بالإسراع لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأكد بلحاج الغنيمي، عضو سكريتارية لجنة التنسيق الوطنية لهؤلاء الضحايا، أن المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام المجلس الوطني، والمقدر عددهم ب 34 معتقلا، غير مُنفَكِّين من المجلس حتى معرفة مآلهم وتحقيق مطالبهم المشروعة والمتضمنة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأضاف لغنيمي أنهم عازمون على مواصلة الاعتصام على الرغم، (حسب تصريح لغنيمي) من أن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صرح في أكثر من مناسبة، أن مجلسه، أحال ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الحكومة وهذه الملفات حاليا فوق طاولة عبد الله باها وزير الدولة.

وقال عضو سكرتارية الضحايا إن ما يحز في نفوس هؤلاء المعتقلين السياسيين هو تدهور أوضاعهم المادية يوما بعد يوم أمام المجلس، مشيرا إلى العديد من الحالات التي تسقط تباعا بسبب الأمراض التي يصابون بها، وذكر من هذه الحالات براق حمادي، وهو معتقل سياسي سابق بمجموعة تاكنيت، الذي نقل على وجه السرعة يوم الاثنين الماضي إلى مستشفى ابن سينا.

واستنكر المعتقلون السياسيون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في بلاغ لهم، تجاهل مطالبهم وعدم وفاء المسؤولين بالتزاماتهم وأكدوا على التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية، والإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا وإصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد، وإصدار توصيات بالإدماج بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

واعتبروا المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤول المباشر عن أوضاعهم وهو الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم.

وطالبوا بشقق للسكن ومراعاة أماكن القرب والإسراع بتوزيع المأذونيات واسترجاع ممتلكات الضحايا، والمعاش للضحايا الذين يوجدون في وضعية الهشاشة الاجتماعية، والذين يحملون أمراضا مزمنة وعاهات مستديمة وأرامل الضحايا من ذوي الحقوق.

عزيز اجهبلي

http://www.telexpresse.com/جديد%20الأخبار/مجتمع/18593/أكثر%20من%2034%20معتقلا%20سياسيا%20سابقا%20يتهمون%20الصبار%20بالتملص%20من%20المسؤولية.html

موسيقى الصحراء: أصول عربية أمازيغية وامتداد أفريقي

فرقة نسائية للطرب الأندلسي

محمد البوزيدي

في المغرب، وعبر قرون مضت، شكلت موسيقى الصحراء رافدا مهما من روافد الموسيقى المغربية و جزءً من موزاييك وفسيفساء الثقافة بالمغرب المتعدد. وتتميز هذه الموسيقى بأصالتها وتنوع المصادر التي تنهل منها، والتي تزاوج بين الشق العربي والإفريقي.كما أنها تجد امتدادا جغرافيا عميقا لها في موريتانيا . ناهيك عن كونها تعتمد المزاوجة بين الغناء والشعر والرقص مما يضفي عليها قيمة فنية جميلة.

موسيقى شعبية وموسيقى محترفة

وعموما يمكن تقسيم موسيقى الصحراء إلى نوعين:

الأول: موسيقى شعبية تنتشر بصحراء الجنوب الشرقي حيث تتنوع الفنون الغنائية التي تتعاطاها الساكنة على اختلاف ثقافتها وطبقاتها الاجتماعية، كما أن المبدع لها هو المتلقي في نفس الوقت،والمتلقي لهذا الإبداع (الذي أصبح صاحبه مجهولا) هو الجماعة التي يعيش ضمنها هذا المبدع .كما تتنوع بحسب اللغة التي تؤدى بها حيث توظف اللغة العربية للغناء في فنون الرسمة والركبة وأقلال والسقل والحضرة واسليسلة و الوسطي والهرمة، واللغة الأمازيغية لأداء أحواش وأحيدوس بينما تؤدي قبائل اعريب باللهجة الحسانية فني الشمرة والكدرة، وغالبا مايؤدي الرجال مختلف الفنون، بينما تقتصر وظيفة المرأة على الرقص أوالتشجيع باستثناء الفنون الأمازيغية التي تلعب فيها دورا كبيرا في الانشاد والرقص معا.

الثاني: موسيقى محترفة توظف آلات موسيقية حديثة وتنتشر في الجنوب الغربي (العيون، الداخلة، السمارة، بوجدور، طنطان..) ولا يتعاطاها إلا فئة «ايكاون» وهو لقب يطلق على المغنين الذين ينتظمون في مجموعات غنائية خاصة تكون رهن إشارة الساكنة للعزف في مختلف المناسبات الاجتماعية، وتشتهر هذه الموسيقى بـ«الهول» وهي كما يعرفها الباحث يوسف نجاح مظلة تجمع بين العزف وموسيقاه والشعر وطريقة إلقائه، وهو ينقسم إلى «أزوان» (موسيقى مجتمع البيضان أي المجتمع الناطق بالحسانية) فهو إبداع ينجز باليد على مستوى الأنامل أو الكف أو هما معا على واحدة أو أكثر من الآلات المعروفة في المجتمع (تيدينيت، كيتار، طبل وما إلى ذلك)، و«لغْنَ» وهو الكلام الشعبي المنظوم بالحسانية في أحد الأوزان الشعرية المعروفة والمضبوطة سلفا.

آلات أصيلة لإيقاع شجي

ومن أجل أن يكون العزف والرقص في مستوى عال من الأداء، فقد استعمل فنانو الصحراء (ايكاون) مختلف الآلات الموسيقية التي تعطي إيقاعا متميزا، بعضها أصيل ومتأصل، والبعض الآخر دخيل على موسيقى الصحراء في إطار التلاقح الثقافي مع باقي الأصناف الموسيقية. ويختص في صنع هذه الآلات فئة الصناع التي تأتي في أسفل الطبقات الاجتماعية المحلية. وهذه الآلات منها رئيسية وهي: الطبل والتدنيت والآردين، وأخرى تكون مكملة للعزف فقط وقد يتم الاستغناء عنها.

1 . الطبل: –أو التارُوَّة – من أهم وأقدم الآلات الإيقاعية التي يستعملها مجتمع الصحراء ويفضله الصحراويون كثيرا عن باقي الآلات الموسيقية الأخرى، عرف في المغرب منذ عهد الموحدين (القرن الخامس الهجري) ويصنع من خشب شجرة الطلح المنتشرة كثيرا بالصحراء ويغلف بالجلد على مساحة دائرية قد يصل قطرها إلى 40 سم، كما يتم إحداث ثقوب على أطرافه لفرز مختلف الأصناف الصوتية في العزف بعد أن يضرب باليدين العاريتين أو بواسطة عودين صغيرين.

2 . التدنيت: وهي آلة موسيقية رئيسية يعزف عليها الرجل، عبارة عن طبل مصنوع من الخشب وعليه طبقة من جلد الغنم وعود من الخشب

مصنوع من شجرة محلية تدعى (التيدوم)، ولها أربعة أو خمسة أوتار ناعمة وحساسة عند اللمس تدعى الأعصاب كانت تصنع قديما من ذيول الخيل، أما الآن فتصنع من نفس مكونات الأوتار العصرية. وتتوزع هذه الأوتار إلى إثنين طويلين مشدودين يُنقران عند العزف يسميان بـ(المهرين)، وإثنين قصيرين ينقران باستمرار على فراغ ويسميان بـ(تيشبطن).

كما تحتوي التدنيت على حربة وهي قصبة من نحاس فيها حديدة تجعل في رأس الحوض فيها دائرة من حلق صغيرة، ومن (تامنانت) وهي عود يمد على وسط «الجنبة»، ومن الدبوس وهي عود آخر تناط بأحد أطرافه رؤوس الزغب وطرفه الآخر متصل بالعود الأعلى الذي في رأسه الحربة.

3 . الآردين آلة موسيقية تقليدية تعزف عليها المرأة وتشبه التدنيت، لكن تختلف عنها قليلا ، يحيث يوجد عمود مثبّت بحاشية الطبل في وضعية مائلة لشد الأوتار التي يختلف عددها من ثمانية إلى ثلاثة عشر وترا والمصنوعة من (لَعْصَبْ)، وهي من أمعاء الغنم، أو زغب أذناب الخيل، تشد الأوتار إلى (لْحَرْبَ) المحاطة بالحلقات، أي حول الذراع المستعرض فوق (تامونانَتْ)، وهو ظهر الطبل. وتكون مشدودة بمسامير حيث تستطيع العازفة تحريكها وقتما تشاء بشكل لولبي وفق ما يتطلّبه التحوُّل (التَّبْرَامْ) من مقام موسيقي إلى آخر. وعلى سطح قاعدة الآردين تثبت قطع معدنية محاطة بحلقات نحاسية دائرية صغيرة «لخراسْ» حيث تصدر أصواتا عند ضرب العازفة تساهم في النقر وتنويع الصوت.

4 . آلة الرباب وهي نفس آلة الربابة المعروفة عند العرب.

5 . النَّيْفَارَة، أو لَكْصَيْبَة، هي الناي في قاموس الموسيقى الحسَّانية، وتصنع من القصب المجوّف في حدود المتر تقريباً ، مفتوحة من الرأسين وذات صوت شجي. كما تحتوي على ستة ثقوب متقايسة في الوجهة الأساسية ومقسمة إلى مجموعتين متساويتين في الأبعاد، ولها ثقب واحد في وسط الوجهة الخلفية. فتصدر أصواتا يتحكم فيها العازف بوضع أصابعه على الثقوب.

6 الكَيتار: الذي يصدر الصوت الجهير بمجرد ضرب أوتاره.

رقص جميل وزي أجمل

ويعد الرقص الذي يؤديه الرجال أو النساء أوهما معا محورا رئيسيا في موسيقى الصحراء، لكنه رقص بطعم خاص، إذ تنعدم فيه مختلف مظاهر العنف أو الخلاعة أو القفز المعروف في الموسيقى العصرية، بل هو رقص هادئ وشجي يعتمد على الضرب بالأيدي والأرجل وحركات مضبوطة للأصابع واليدين والذراعين كما قد يوظف شعر الرأس في حركات شبه دائرية.

هذا ويحرص المغنون على التزين وارتداء الزي التقليدي الذي يضفي بهاء خاصا على المغني حيث تعتبر الجلباب والبلغة والخنجر المحلي (الكمية) زيا رسميا في الجنوب الشرقي أما في الجنوب الغربي فنجد الدراعة بالنسبة للرجال وهو ثوب أبيض أو أزرق، فضفاض، وله فتحتان واسعتان على الجانبين، مخيط من أسفل طرفيه وله جيب على الصدر، إضافة إلى لثام أسود يوضع حول العنق طوله متران وعرضه نصف متر. أما النساء فيرتدين الملحفة، وهي ثوب يتراوح طوله ما بين أربعة وخمسة أمتار وعرضه متر واحد.

كما يتم استعمال البخور المحلي لإعطاء نفس متميز للجلسة الغنائية، ناهيك عن جلسات الشاي المرافقة والمسامرات الشعرية الغنية بالإبداع اللحظي ،كل ذلك تحتضنه خيمة الصحراء الفضاء المميز لهذه الموسيقى.

التوثيق سبيل لحماية الموسيقى
من الضياع

ومن أجل حفظ هذا التراث اللامادي وتوثيق هذه الموسيقى الصحراوية تنبغي الاشارة إلى مشروعين متميزين وهما:

الأول: وهو مشروع توثيق التراث الشفهي بواحات وادي درعة والذي أشرفت عليه رابطة أدباء الجنوب، وضم أكثر من 500 قصيدة متوزعة على مختلف فنون صحراء الجنوب الشرقي وسيصدر قريبا في مؤلف ضخم.

والثاني: وهو انطولوجيا الموسيقى الحسانية الذي قام به في ابريل الماضي مركز الدراسات الصحراوية بجامعة محمد الخامس بالرباط بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية للمملكة ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط. وهي عبارة عن خمسة أقراص تضمنت مختارات من الأغاني القديمة والحديثة لخمسة فرق موسيقية حسانية مشهورة في الصحراء وهي: فرقة خوسيفا وفرقة بعيا بمدينة العيون، وفرقة زغيلينا وفرقة سويلم بمدينة الداخلة وفرقة امنات عيشاتة بمدينة كلميم.

والجدير بالذكر أن هذه الموسيقى سبق أن اثارت إعجاب الكثير من الكتاب الأجانب الذين كتبوا حولها كالباحثين الفرنسيين بول مارتي وجابريل فرال هذا الأخير الذي ألف كتابا حولها تحت عنوان: دف الرمال tambour de sable.

محمد البوزيدي http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=2552&WeeklyArticleId=110140&ChannelId=14181&Author=#.UiBh_9JWx8E

Journée internationale contre les disparitions forcées

Le Forum Vérité et Justice déplore de nouvelles disparitions forcées au Maroc

1176 3/2

En dépit des progrès relatifs réalisés en matière de traitement des dossiers hérités des années de plomb au Maroc, des dizaines de familles attendent depuis toujours de connaître le sort de leurs proches disparus, indique le Forum Vérité et Justice (FVJ), qui déplore que des cas de nouvelles disparitions sont enregistrés dans le pays, recul qui ne peut être aucunement justifié sous prétexte de lutter contre le terrorisme.

Dans un communiqué publié à l'occasion de la «Journée internationale contre les disparitions forcées» célébrée le 30 août de chaque année pour protester contre le sort des milliers de cas de disparitions forcées et la disparition forcée de nouvelles victimes à travers le monde, le FVJ rappelle que l'adoption par l'ONU de la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées a offert un nouvel instrument de lutte contre un tel crime, dont la mise en application se heurte toutefois au nombre insuffisant des Etats ayant ratifié un tel instrument.

Les familles des disparus au Maroc dont le sort est toujours inconnu, indiquent, selon le communiqué, que de tels crimes d'enlèvements et autres crimes contre l'humanité sont commis au Maroc pour «réprimer et faire taire tous les nobles militants réclamant la liberté, la dignité, la démocratie et la vie décente pour l'ensemble des citoyens».

Evoquant le rapport publié par le Conseil consultatif des droits de l'homme le 14 janvier 2010 sur le suivi des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), la commission de coordination des familles des disparus au sort inconnu reprochent au Conseil de n'avoir pas suffisamment approfondi la recherche pour parvenir à la vérité, malgré le fait que ses travaux ont duré quatre ans.

Selon le communiqué, le rapport a omis de citer un certain nombre d'éléments nouveaux d'une grande importance. Pire encore, il contient des erreurs et de fausses informations, poursuit le communiqué.

Les familles des disparus au sort non clarifié, poursuit le communiqué, affirment que l'approche poursuivie jusqu'à présent n'a pas permis de parvenir à une solution juste et équitable du dossier des graves violations des droits de l'homme au Maroc. Les solutions avancées sont en deçà des revendications légitimes des familles, commente le communiqué, estimant que l'Etat ne manifeste aucune volonté politique pour parvenir à un règlement équitable et juste de ce dossier.

Pour les familles des disparus, citées par le FVJ, le Conseil consultatif des droits de l'homme, créé dans la foulée des mutations en cours dans le monde arabe et au Maroc, et l'Etat marocain se doivent de prendre au sérieux ce dossier et d'agir sans plus tarder pour le résoudre dans le sens de satisfaire les revendications légitimes des familles des disparus.

Tout en exprimant sa solidarité avec les familles des disparus à travers le monde, la Commission de coordination des disparus au Maroc réaffirme son attachement à un certain nombre de ses revendications visant notamment la création d'un mécanisme indépendant de prévention de la torture au Maroc, la mise à niveau du code pénal pour en assurer la conformité avec les instruments internationaux incriminant les disparitions forcées, la publication des listes complètes des victimes des disparitions forcées et la réhabilitation des victimes de ces disparitions et de leurs familles.

Le règlement définitif d'un tel dossier épineux ne peut en fait que conforter davantage la singularité du Maroc, cité en modèle à suivre en matière de démocratie et de mise à profit des aspirations exprimées par les masses populaires dans le cadre des mouvements populaires que connaissent les pays arabes.

M'barek Tafsi